خلاصة أحد كتب رجال الصحاح الستة مع تهذيب الكمال

الدكتور عبد المنعم السيد نجم

(تأليف الحافظ أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي)

قال رحمه الله ، بعد مقدمة حمد فيها الله وأثنى عليه ، وفيها بيان أن القرآن والسنة هما مصدرا السعادة ، وأن القرآن قد تكفل الله بحفظه . . .

وأما السنة فقد وفق الله لها حفاظاً عارفين، وجهابذة عالمين ، وصيارفة ناقدين ينفون عنها تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين .

فتفرغوا فى تصنيفها، وتفننوا فى تدوينها ، على أنحاء كثيرة، وضروب عديدة ، حرصاً على حفظها ، وخوفاً من ضياعها . .

فكان من أحسنها تصنيفاً، وأكثرها صواباً ، وأقلها خطأ ، وأعمها نفعاً، وأعودها فائدة وأعظمها بركة ، وأيسرها مؤنة ، وأحسنها قبولا عند الموافق والمخالف صحيح محمد بن اسماعيل البخارى ، ثم صحيح مسلم بن الحجاج النيسابورى ثم كتاب السنن لأبى داود السجستانى ، ثم كتاب الجامع للترمذى ثم كتاب السنن للنسائى، ثم كتاب السنن لابن ماجه القزوينى وأن لم يبلغ درجتهم .

ولكل واحد من هذه الكتب منزلة بين الأنام ، وانتشرت فى بلاد الإسلام وعظم الإنتفاع بها وحرص طلاب العلم على تحصيلها ، وصنفت

فيها تصانيف ، وعلقت عليها تعاليق ، بعضها فى معرفة ما اشتملت عليه من المتون ، وبعضها فى معرفة ما أحتوت عليه من الأسانيد ، وبعضها فى مجموع ذلك ...

فكان من جملة ذلك كتاب الكمال الذى صنفه الحافظ أبو محمد عبدالغنى ابن عبد الواحد بن على بن سرور المقدسى فى معرفة أحوال الرواة الذين اشتملت عليهم هذه الكتب وهو كتاب نفيس كثير الفائدة ، لكن لم يصرف مصنفه عنايته إليه حق صرفها ، ولا استقصى الأسماء التى اشتملت عليها هذه الكتب استقصاء تاماً ولا تتبع جميع تراجم الأسماء التى ذكرها فى كتابه تتبعا شافياً .

فحصل فى نقل كتابه بسبب ذلك إغفال وإخلال .

ثم أن بعض ولده ممن لم يبلغ فى العلم مبلغه ، ولانال فى الحفظ درجته قام بتهذيب كتابه وترتيبه، وأختصاره واستدراك بعض مافاته من الأسماء، فكتب عدة أسماء من أسماء الصحابة الذين أغفلهم والده من تراجم كتاب الأطراف الذى صنفه الحافظ أبو القاسم على بن الحسين بن هبة الله الدمشقى المعروف بابن عساكر وأسماء يسيرة من أسماء التابعين من كتاب الأطراف أيضاً ، وكتب عدة أسماء ممن أغفلهم والده من كتاب المشايخ النبل الذى صنفه ابن عساكر أيضاً ..

ولم يزد فى عامة ذلك على ما ذكره الحافظ أبو القاسم شيئاً ، فوقعت عامة تلك الأسماء المستدركة فى الكتاب مختصرة مختلفة لا يحصل بذكرها كذلك فائدة ..

ووقع فى بعض ما أختصره بلفظه من كتاب والده خلل كبير ووهم شنيع ، فلما وقفت على ذلك أردت تهذيب الكتاب وأصلاح ماوقع فيه

الأغفال والإخلال ، فتتبعت الأسماء التى حصل إغفالها منهما جميعاً ، فإذا هى أسماء كثيرة تزيد على مآت عديدة من أسماء الرجال والنساء.

ثم وقفت على عدة مصنفات لهؤلاء الأئمة الستة غير هذه الكتب الستة فتتبعتها تتبعاً تاماً وأضفتها إلى ما قبلها، فكان مجموع ذلك زيادة على ألف وسبعمائة اسم من الرجال والنساء .

فترددت بين كتابتها مفردة عن كتاب الأصل . وجعلها كتابا مستقلا بنفسه وبين أضافتها إلى كتاب الأصل ، ونظمها فى سلكه ، فوقعت الخيرة على إضافتها إلى كتاب الأصل، ونظمها فى سلكه ، وتمييزها بعلامة تفردها عنه، وهو أن أكتب الأسم واسم الأب. أو ما يجرى مجراه بالحمرة، وأقتصر فى الأصل على كتابة الأسم خلاصة بالحمرة .

وجعلت لكل مصنف علامة ، فإن تكرر الإسم فى أكثر من مصنف أقتصرت على عزوه إلى بعضها فى الغالب .

العلامات :

فعلامة ماأتفق عليه الجماعة الستة فى الكتب الستة (ع) وعلامة ماأتفق عليه أصحاب السنن (٤) .

(البخارى)

وعلامة ما أخرجه البخارى فى الصحيح	خ
وعلامة ما أخرجه فى كتاب جزء القراءة خلف الإمام	ز
وعلامة ما أخرجه فى كتاب رفع اليدين فى الصلاة	ى
وعلامة ما أخرجه فى كتاب الأدب	بخ

وعلامة ما أخرجه فى كتاب أفعال العباد — عخ

وعلامة ما أخرجه فى التعاليق — خت

(مسلم)

وعلامة ما أخرجه مسلم فى الصحيح — م

وعلامة ما أخرجه فى مقدمة كتاب الصحيح — مق

(أبو داود)

وعلامة ما أخرجه أبو داود فى كتاب السنن — د

وعلامة ما أخرجه فى كتاب المراسيل — مد

وعلامة ما أخرجه فى كتاب الرد على أهل القدر — قد

وعلامة ما أخرجه فى كتاب الناسخ والمنسوخ — خد

وعلامه ما أخرجه فى كتاب التفرد وهو ماتفرد به أهل الأمصار من السنن — ف

وعلامة ما أخرجه فى فضائل الأنصار — صد

وعلامة ما أخرجه فى كتاب المسائل التى سأل عنها الإمام أحمد بن حنبل — ل

وعلامة ما أخرجه فى مسند مالك بن أنس — كد

(الترمذى)

وعلامة الترمذى فى الجامع — ت

وعلامة ما أخرجه فى الشمائل — تم

(النسائى)

وعلامة ما أخرجه النسائى فى كتاب السنن — س

وعلامة ما أخرجه فى كتاب عمل اليوم والليلة — سى

وعلامة ما أخرجه فى كتاب خصائص على بن أبى طالب رضى الله عنه — ص

وعلامة ما أخرجه فى مسند على رضى الله عنه — عس

وعلامة ما أخرجه فى مسند حديث مالك بن أنس — كن

(ابن ماجه)

وعلامة ما أخرجه ابن ماجه القزوينى فى كتاب السنن — ق

وعلامة ما أخرجه فى كتاب التفسير — فق

يقول المزى :

ولم يقع لى من مسند حديث مالك بن أنس لأبى داود إلا جزء واحدا وهو الأول ، ولا من تفسير ابن ماجه سوى جزئين منتخبين منه وما سوى ذلك مما سميته هاهنا فقد وقع على كل واحد منه بكماله ولله الحمد .

ولهؤلاء الأئمة الستة مصنفات عديدة سوى ذلك ، منها مالم أقف عليه ومنها ما وقفت عليه ولم أكتب منها شيئا إما لكونه ليس من غرض كتابنا هذا ، أو لكونه ليس فيه اسناد كتاريخ البخارى الكبير وتاريخه الأوسط وتاريخه الصغير ، ونحو كتاب مسلم الضعفاء له ، ونحو كتاب الكنى لمسلم وكتاب التمييز وكتاب الوحدان له ونحو كتاب الأخوة له ، ونحو كتاب الاخوة لأبى داود ، وكتاب معرفة الأوقات له ، ونحو كتاب العلل للترمذى وهو غير الذى ذكره فى آخر الجامع ، ونحو كتاب الكنى للنسائى ، وكتاب أسماء الرواة والتمييز بينهم له ، وكتاب الضعفاء له ، وكتاب الاخوة له وكتاب الأغراب وهو ما أغرب شعبة على سفيان ، وسفيان على شعبة له ، ومسند منصور ابن زاذان له ، وغير ذلك ، لأن عامة من ذكر روايته فى هذه الكتب المصنفة على التراجم لا يجرى فى الاحتجاج به مجرى من ذكروا روايته فى الكتب الستة وما تقدم ذكره معها من الكتب المصنفة على الأبواب

وقد جعلت على كل اسم كنيته بالحمرة رقما من الوقوم المذكورة ، أو أكثر بالسواد ليعرف الناظر إليه عند وقوع نظره عليه من أخرج له من هؤلاء الأئمة وفى أى كتاب من هذه الكتب أخرجوا له ، ثم أنص على ذلك نصا صريحا ، عند اقتضاء الترجمة ، أو قبل ذلك على حسب ما يقتضيه الحال إن شاء الله تعالى .

وذكرت أسماء من روى عنه كل واحد منهم ، وإسماء من روى عن كل

واحد منهم فى هذه الكتب ، أو فى غيرها ، على ترتيب حروف المعجم أيضا ، على نحو ترتيب الأسماء فى الأصل ، ورقمت عليها ، أو على بعضها رقوما بالحمرة يعرف بها أى كتاب من هذه الكتب وقعت روايته عن ذلك الاسم المرقوم عليه ورواية ذلك الاسم المرقوم عليه عنه .

ثم ذكرت فى تراجمهم رواياتهم عنه ، ورواياته عنهم كذلك لتكون كل ترجمة شاهدة للأخرى شهادة الأخرى لها بذلك .

فان كان للصحابى رواية عن النبى ﷺ وعن غيره ، ابتدأت بذكر روايته عن النبى ﷺ ، ثم ذكرت روايته عن غيره راقما على ما يحتاج من ذلك إلى رقم وإن كان الراوى ممن روى عنه هؤلاء الأئمة ، أو بعضهم بغير واسطة ابتدأت بذكر رواياتهم ، أو رواية من روى عنهم عنه ، ثم ذكرت من روى عنه من غيرهم على الترتيب المذكور على حروف المعجم وأن كان فيهم من روى عنه بغير واسطة ، ثم روى عنه بواسطة ابتدأت بذكر روايته عنه بغير واسطة ، ثم رقمت على اسم من روى عنه من الرواة على نحو ما تقدم .

وأن كان بعضهم قد روى عنه بغير واسطة ، وبعضهم قد روى عنه بواسطة ابتدأت بذكر من روى عنه منهم بغير واسطة كما تقدم .

ثم ذكرت من روى عنه بواسطة فى آخر الترجمة قائلا . ولا روى له فلان أو فلان أن كان أكثر من واحد .

وأعلم أن ما كان فى هذا الكتاب من أقوال أئمة الجرح والتعديل ونحو ذلك فمعامته منقول من كتاب الجرح ، والتعديل لأبى محمد عبد الرحمن ابن أبى حاتم الرازى الحافظ بن الحافظ ومن كتاب الكامل لأبى أحمد عبدالله ابن عدى الجرجانى الحافظ ، ومن كتاب تاريخ بغداد لأبى بكر أحمد ابن على بن ثابت الخطيب البغدادى الحافظ ، ومن كتاب تاريخ دمشق لأبى

القاسم على بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر الدمشقى الحافظ وما كان فيه من ذلك منقولا من غير هذه الكتب الأربعة فهو أقل مما كان فيه من ذلك منقولا منها أو بعضها ولم نذكر اسناد كل قول من ذلك فيما بيننا وبين قائله ذلك .

خوف التطويل ، وقد ذكرنا من من ذلك الشيء بعد الشيء ، لئلا يخلو الكتاب من الاسناد على عادة من تقدمنا من الأئمة فى ذلك ، وما لم يذكر اسناده فيما بيننا وبين قائله مما كان من ذلك بصيغة الجزم فهو مما لا نعلم باسناده عن قائله المحكى ذلك عنه بأسا ، وما كان منه بصيغة التمريض فربما كان فى اسناده ذلك فظر ممن أراد مراجعة شيء من ذلك أو زيادة اطلاع على حال بعض الرواة المذكورين فى هذا الكتاب .

فعليه بهذه الأمهات الأربعة ، وهى مصادره .

ثم تكلم عن مصادر فى كتابه من الجرح والتعديل فعامة ما فيه من هذه الكتب الأربعة الجرح والتعديل لابن أبى حاتم .

الكامل لابن عدى

تاريخ دمشق لابن عساكر

تاريخ بغداد للخطيب البغدادى

ثم قال : فانا قد وضعنا كتابنا هـذا متوسطا بين التطويل الممل والاختصار المخل وقد اشتمل هذا الكتاب على ذكر عامة رواة العلم وحملة الآثار وأئمة الدين وأهل الفتوى والزهد والورع والنسك ، وعامة المشهورين من كل طائفة من طوائف أهل العلم المشار إليهم من أهل هذه الطبقات ولم يخرج عنه منهم إلا القليل فمن أراد الاطلاع على ذلك فعليه بعد هذه الكتب الأربعة بكتاب الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد كاتب الواقدى ، وكتاب التاريخ لأبى بكر أحمد بن أبى خيثمة زهير بن حرب . وكتاب الثقات لأبى حاتم محمد بن حبان البستى ، وكتاب تاريخ مصر لأبى

سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الاعلى الصدفى ، وكتاب تاريخ نيسابور للحاكم أبى عبد الله النيسابورى الحافظ ، وكتاب تاريخ أصبهان لابى نعيم أحمد بن عبد الله أحمد الاصبهانى الحافظ .

فهذه الكتب العشرة أمهات الكتب المصنفة فى هذا الفن ، وقد كان صاحب الكتاب رحمه الله . ابتدأ بذكر الصحابة أولا الرجال منهم والنساء على حدة ، ثم ذكر من بعدهم على حدة فرأينا ذكر الجميع على نسق واحد أولى ، لان الصحابى ربما روى عن صحابى آخر عن النبى ﷺ فيظنه من لا خبرة له تابعيا فيطلبه فى أسماء التابعين فلا يجده وربما روى التابعين حديثا مرسلا عن النبى ﷺ فيظنه من لا خبرة له صحابيا فيطلبه فى أسماء الصحابة فلا يجده ، وربما تكرر اسم الصحابى فى اسماء الصحابة وفيمن بعدهم ، فربما ذكر الصحابى الراوى عن غير النبى ﷺ فى غير الصحابة ، وربما ذكر التابعى المرسل عن النبى ﷺ فى الصحابه فاذا ذكر الجميع على نسق واحد زال ذلك المحذور .

وذكر فى ترجمة كل إنسان منهم ما يكشف عن حاله أن كان صحابيا أو غير صحابى وقد رتبنا أسماء الرواة من الرجال فى كتابنا هذا على ترتيب حروف المعجم فى هذه البلاد مبتدئين بالأول فالأول منهما ، ثم رتبنا أسماء آبائهم وأجدادهم على نحو ذلك ألا أنا ابتدأنا فى حروف المعجم بمن اسمه أحمد ، وفى حرف الميم بمن أسمه محمد لشرف هذا الاسم على غيره .

ثم ذكر باقى الأسماء على الترتيب المذكور فاذا انقضت الاسماء ذكرنا المشهورين بالكنى على نحو ذلك ، فان كان فى أصحاب الكنى من أسمه معروف من غير اختلاف ذكرناه فى الاسماء ، ثم نبهنا عليه فى الكنى خاصة ، وفبهنا على ما فى اسمه من الاختلاف فى ترجمة ثم ذكرنا أسماء النساء على نحو ذلك ، وربما بعض الاسماء يدخل فى ترجمتين أو أكثر فنذكره فى أولى التراجم به ، ثم ننبه عليه فى الترجمة الاخرى .

وقد ذكرنا فى آخر هذا الكتاب فصولا أربعة مهمة لم يذكر صاحب الكتاب شيئا منها . وهى :

١ — : فصل فيمن اشتهر بالنسبة إلى أبيه، أوجده ، أو أمه أو عمه ، أو نحو ذكر مثل ابن عمر ، وابن الاجاح وابن جريج وابن علية وغيرهم

٢ — فصل : فيمن اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة أو نحو ذلك ، مثل الانبارى والانصارى ، والاوزاعى ، والزهرى والشافعى ، والعذرى ، والمقابرى ، والصيرفى والفلاس وغيرهم .

٣ — فصل : فيمن اشتهر بلقب أو نحوه مثل الاعرج والاعمش ، وبندار ، وغندر وغيرهم ونذكر فيهم وفيمن قبلهم نحو ماذكرنا فى الكنى

٤ — فصل فى المبهمات مثل فلان عن أبيه عن جده أو عن أمه أو عن عمه أو عن خاله أو عن رجل أو عن امرأة ونحو ذلك .

وفنبه على اسم من عرفنا اسمه منهم .

وينبغى للناظر فى كتابنا هذا أن يكون قد حمل طرفا صالحا من علم العربية نحوها ولغتها وتصريفها .

ومن علم الاصول والفروع ومن علم الحديث والتواريخ وأيام الناس فانه إذا كان كذلك كثر انتفاعه به وتمكن من معرفه صحيح الحديث وضعيفة وذلك خصوصية المحدث التى من نالها فقام بشرائطها ساد أهل زمانه فى هذا العلم ،وحشر يوم القيامة تحت اللواء المحمدى أن شاء الله تعالى

ثم ذكر المزى بعد ذلك ثلاثة فصول :

(أحدها) فى شروط الائمة الستة .

(الثانى) فى الحث على الرواية عن الثقات ،

(الثالث) فى الترجمة النبوية .

فأما الفصلان الاولان فان الكلام عليهما مستوفى فى علوم الحديث

وأما الترجمة النبوية بقول الحافظ بن حجر: فلم يعد المؤلف ما فى كتاب ابن عبد البر وقد صنف الأئمة قديما وحديثا فى السيرة النبوية عدة مؤلفات مبسوطات ومختصرات فهى أشهر من أن تذكر وأوضح من أن تشهر .

* * *

من هو المزى

هو جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكى عبد الرحمن بن يوسف ابن على بن أبى الزهر القضاعى ثم الكلبى الدمشقى الشافعى : البارع حامل لواء الحفظ .

يقول الذهبى : شيخنا الإمام العالم الحبر الحافظ الأوحد محدث الشام .

ويقول أيضاً : شيخنا الإمام العلامة الحافظ الناقد المحقق المفيد .

وجاء فى الشذرات : شيخ المحدثين عمدة الحفاظ أعجوبة الزمان الدمشقى المزى(١) الشافعى .

---

(١) نسبة إلى المزة . والمزة بالكسر ثم التشديد ، قال ياقوت : أظنه عجميا ، فإنى لم أعرف له فى العربية مع كسر الميم معنى .

وهى قرية كبيرة غناء فى وسط بساتين دمشق. بينها وبين دمشق نصف فرسخ وبها فيما يقال قبر دحية الكلبى صاحب رسول الله ﷺ ونقال لها مزة الكلب .

معجم البلدان لياقوت الحموى جـ ٥ ص ١٢٢

مولده ونشأته :

ولد بظاهر حلب فى ربيع الاخر سنة أربع وخمسين وستمائة ، ونشأ بالمزة وحفظ القرآن وقرأ شيئاً من الفقه على مذهب الشافعى .

وبرع فى التصريف واللغة ثم شرع فى طلب الحديث بنفسه وله عشرون سنة وسمع الكثير ، ورحل وبرع فى فنون الحديث وأقر له الحفاظ من مشايخه وغيرهم بالتقدم وحدث بالكثير نحو خمسين سنة فسمع منه الكبار والحفاظ وأشرف وعلى دار الحديث الأشرفية ثلاثا وعشرين سنة ونصفا .

وقال الإمام ابن تيمية : لما باشرها لم يلها من حين بنيت إلى الآن أحق بشرط الواقف منه لقول الواقف فإن إجتمع ما فيه الرواية ومن فيه الدراية قدم من فيه الرواية .

وإن كان كلام ابن تيمية . قد اعترض عليه حيث تولاها قبل المزى كبار من أهل الحديث الجامعين الرواية والدراية كابن الصلاح والنووى وغيرهما .

يقول الذهبى : سمع أول شىء كتاب الحلية كله على ابن أبى الخير ، سنة خمس وسبعين ، وأكثر عنه ، وسمع المسند والكتب الستة ، ومعجم الطبرانى وسمع صحيح مسلم من ابن الاربلى .

ورحل سنة ثلاث وثمانين ، فسمع من العز الحرانى وهـذه الطبقة . وسمع بالحرمين وحلب ، وبعلبك وغير ذلك ،

وكتب العالى والنازل بخطه المليح المتقن ، ونظر فى اللغة ومهر فيها ، وفى التصريف وقرأ اللغة .

وأما معرفة الرجال فهو حامل لوائها والقائم بأعبائها لم تر العيون مثله .

وقال البعض : إليه المنتهى فى معرفة الرجال وطبقاتهم .

ومن نظر فى كتاب تهذيب الكمال علم محله من الحفظ .

يقول الذهبى : عمن كتاب (تهذيب الكمال) فى مائتى جزء ، وعمل كتاب الأطراف فى بضعة وثمانين جزء وخرج لنفسه وأملى مجالس وأوضح مشكلات ومعضلات ما سبق إليها فى علم الحديث ورجاله .

وكان ثقة حجة كثير العلم حسن الأخلاق كثيراً السكوت قليل الكلام جداً صادق اللهجة لم تعرف له صبوة ، وكان متواضعا حليما صبورا مقتصدا فى ملبسه ومأكله ، كثير المشى فى مصالحه ، ترافق هو ابن تيمية كثيراً فى سماع الحديث وفى النظر فى العلم ، وكان يقرر طريقة السلف فى السنة .

وكان ذا مروءة وسماحة باذلا لكتبه وفوائده ونفسه (مهمة) .

وقد قارن حافظ الشام بن ناصر الدين ، بين الذهبى والبزالى والمزى ، فحكم للمزى بالتفوق فى معرفة رجال الطبقات الصدر الأول وللبرزالى فى العصريين ومن قبلهم من الطبقات القريبة منهم .

وللذهبى فى الطبقات المتوسطة بينهما تأييدا لقول بعض مشايخه على أن الاهواء قلما تغلب على المزى . والبرزالى إلى أبى القاسم بن محمد فى تراجم الناس ، بخلاف الذهبى ، ونسبه ابن الرابط محمد بن عثمان الفرطى ، والتاج السبكى إلى التعصب المفرط وانتقداه .

وفاته :

توفى الحافظ المجرد الإمام المزى بعد حياة عامرة بالعلم والدراسة النافعة فى ثانى عشر صفر سنة اثنين وأربعين وسبعمائة من الهجرة المشرفة رحمه الله. واختصر الكتب تهذيب الكمال المزى وسماه (تذهيب التهذيب) واختصر أيضاً منه . ماذا سماه (الأشف) .

واختصر تهذيب الكمال كذلك الحافظ بن حجر مسماه (تهذيب التهذيب) يقول وهم رحمه الله أن كتاب الكمال فى أسماء الرجال الذى ألفه الحافظ الكبير أبو محمد عبد الغنى بن عبد الواحد بن سرور المقدسى ، وهذبه الحافظ الشهير أبو الحجاج يوسف الزكى المزى من أجل المصنفات فى معرفة حملة الآثار وضعا وأعظم المؤلفات فى بصائر ذوى الألباب وقعا ، ولاسيما التهذيب فهو الذى وفق بين اسم الكتاب وسماه ، وألف بين لفظه ومعاه .

بيد أنه أطال وأطاب ، ووجد مكان القول ذا سعة فقال وأصحاب .

ولكن قصرت الهمم عن تحصيله لطوله ، فاقتصر بعض الناس على الكشف من الكاشف الذى إختصره منه الحافظ أبو عبدالله الذهبى ، ولما نظرت فى هذه الكتب وجدت تراجم (الكاشف) إنما هى كالعنوان تتشوق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه) ثم رأيت للذهبى كتابا سماه (تذهيب التهذيب) أطال فيه العبارة ولم يعد ما فى التهذيب غالبا ، وإن زاد ففى بعض الأحايين وفيات بالظن والتخمين أو مناقب لبعض المترجمين مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح ، اللذين عليهما مداراً لتضعيف والتصحيح هذا ، وفى التهذيب عدد من الأسماء لم يعرف الشيخ بشىء من أحوالهم ، بل لا يزيد على قوله : روى عن فلان روى عنه فلان أخرج له فلان ، وهذا لا يروى الغلة ولا يشفى العلة .

قال الحافظ : فاستخرت الله تعالى : فى اختصار التهذيب على طريقة أرجو الله أن تكون مستقيمة ، وهو أننى أقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل خاصة وأحذف منه ما أطال به الكتاب من الأحاديث التى يخرجها من مروياته العالية من الموافقات وغير ذلك من أنواع العلو فإن ذلك بالمعاجم والمشيخات أشبه منه بموضوع الكتاب ، وإن كان لا يلحق المؤلف من ذلك عاب حاشا و كلا بل هو والله العديم النظير المطلع النحرير ، لكن الممر يسير ، والزمان قصير ، فحذفت هذا جملة وهو نحو ثلث الكتاب .

ثم بين الحافظ أن الشيخ المزى أراد استيعاب شيوخ صاحب الترجمة ، وإستيعاب الرواة عنه ورتب ذلك على حروف المعجم فى كل ترجمة وحصل من ذلك على الأكثر لكنه شىء لا سبيل إلى إستيعابه ، وسببه إنتشار الروايات و كثرتها . فوجد المتعنت بذلك سبيلا إلى الاستدراك على الشيخ بما لا فائدة فيه جليلة .

فإن أجل فائدة فى ذلك هو فى شىء واحد ، وهو إذا اشتهر أن الرجل لم يرو عنه إلا راو واحد ، فإذا ظفر المفيد له براو آخر فأفاد رفع جهالة عين ذلك الرجل برواية راويين عنه فتتبع مثل ذلك والتنقيب عليه مهم .

أما إذا جئنا إلى مثل سفيان الثورى وأبى داود الطيالسى ومحمد بن إسماعيل وغير هؤلاء ممن زاد عدد شيوخهم على الألف ، فمن راد استيعاب ذلك تعذر عليه .

قال الحافظ : فاقتصرت من شيوخ الرجل ومن الرواة عنه إذا كان مكثرا على الأشهر والأحفظ والمعروف ، وإن كانت الترجمة قصيرة لم أحذف

منها شيئا فى الغالب ، وإن كانت متوسطة اقتصرت على إذكر الشيوخ والرواة الذين عليهم رقم فى الغالب ، وإن كانت طويلة اقتصرت على من عليه رقم فى الغالب ، وإن كانت طويلة اقتصرت على من عليه رقم الشيخين مع ذكر جماعة غيرهم ولا أعدل عن ذلك إلا لمصلحة مثل أن يكون الرجل قد عرف من حاله أنه لا يروى إلا عن ثقة فانى أذكر جميع شيوخه أو أكثرهم كشعبة ومالك مثلا ولم يلتزم الحافظ سياق الشيخ الرواة فى الترجمة الواحدة على حروف المعجم ، لأنه لزم من ذلك تقديم الصغير على الكبير فيحرص على أن يذكر فى أول الترجمة أكثر شيوخ الرجل وأسندهم وأحفظهم أن تيسر معرفه ذلك ، إلا أن يكون للرجل ابن أو قريب فانه يقدمه فى الذكر غالبا ، ويحرص على أن يختم الرواة عنه بمن وصف بأنه آخر من روى عن صاحب الترجمة ، وربما صرح بذلك ، ويحذف كثيراً من أثناء الترجمة إذا كان الكلام المحذوف لا يدل على توثيق ولا تجريح .

وفائدة إيراد كل ماقيل فى الرجل من جرح وتوثيق يظهر عند المعارضة وقد يورد بعض كلام الوصل بالمعنى مع إستيفاء المقاصد .

ويحذف كثيراً من الخلاف فى وفاة الرجل إلا لمصلحة تقتضى عدم الاختصار ولا يحذف من رجال التهذيب أحداً ، وما زاده فى أثناء الترجمة قال فى أوله قلت : وكل ما جاء بعدها من زياداته إلى آخر الترجمة .

وعقد فصلا ذكر فيه رموز المؤلف وقد تقدمت ، ثم قال: هذا الذى ذكره المؤلف من تآليفهم ، وذكر أنه ترك تصانيفهم فى التواريخ عمداً لأن الأحاديث التى تسرد فيها غير مقصودة بالإحتجاج ، وبقى عليه من تصانيفهم على الأبواب عدة كتب منها (بر الوالدين) للبخارى و (كتاب الإنتفاع بأهب) لمسلم (وكتاب الزهد) و (دلائل النبوة) و(الدعاء) و (إبتداء الوحى) و (أخبار الخوارج) من تصانيف أبى داود وكأنه لم يقف عليها والله الموفق .

وأفرد عمل اليوم والليلة للنسائى عن السنن ، وهو من جملة كتاب من رواية ابن الأحمر وابن سيار وكذلك أفرد خصائص على وهو من جملة المناقب فى رواية ابن سيار ولم يفرد التفسير وهو من رواية حمزة وحده ولا (كتاب الملائكة) و (الإستعاذة) و (الطب) وغير ذلك ، وقد تفرد بذلك راو دون راو عن النسائى ، فما تبين لى وجه أفراده الخصائص وعمل اليوم والليلة .

قال الحافظ : ثم ذكر المؤلف الفائدة فى خلطه الصحابة بمن بعدهم خلافا لصاحب الكمال وذلك أن للصحابى رواية عن النبى ﷺ وعن غيره فإذا رأى من لا خبرة له رواية الصحابى ظن الأول تابعيا فيكشفه فى التابعين فلا يجده فكان سياقهم كلهم فى مساق واحد على الحروف أولى .

قال : وما فى كتابنا هذا مما لم تذكر له إسناداً فما كان بصفة الجزم فهو مما لا نعلم أبإسناده إلى قائله المحكى عنه بأسا ، وما كان بصيغة التمريض فربما كان فى إسناده نظر .

ثم قال : وابتدأت فى حرف الهمزة بمن اسمه أحمد ، وفى حرف الميم بمن إسمه محمد فان كان فى أصحاب الكنى من اسمه معروف من غير خلاف فيه ذكرناه فى الأسماء ، ثم نبهنا عليه فى الكنى ، وإن كان فيهم من لا يعرف إسمه أو اختلف فيه ذكرناه فى الكنى ونبهنا على ما فى إسمه من الاختلاف ، ثم النسائى كذلك ...

وربما كان بعض الأسماء يدخل فى ترجمتين فتكثر فنذكره فى أولى التراجم به ثم ننبه عليه فى الترجمة الأخرى بعد ذلك .

ثم ذكر الفصول التى كتبها المزى فى كتيبه كما تقدم .

ثم قال الحافظ بن حجر .

وقد ألحقت فى هذا ، المختصر ما ألتقطته من تذهيب التهذيب للحافظ الذهبى فانه زاد قليلا فرأيت أن أضم زيادته لتكمل الفائدة .

ثم وجدت صاحب التهذيب حذف عدة تراجم من أصل الكمال ممن ترجم لهم بناء على ان بعض الستة أخرج لهم فمن لم يقف المزى على روايته فى شيء من هذه الكتب حذفه .

قال ابن حجر : فرأيت أن أثبتهم وأنبه على ما فى تراجمهم من عوز وذكرهم على الاحتمال أفيد من حذفهم .

وقد نبه ابن حجر على من وقف على روايته منهم فى شيء من الكتب المذكورة وزاد تراجم كثيرة أيضا ، التقطها من الكتب الستة مما تزجم المزى لنظيرهم تكملة للفائدة أيضا .

ويقول : وقد انتفعت فى هذا الكتاب المختصر بالكتاب الذى جمعه الإمام العلامة علاء الدين مغلطاى على تهذيب الكمال مع عدم تقليدى له فى شيء مما ينقله وإنما اسعنت به فى العاجل ،و كشفت الأصول التى عزا النقل إليها فى الآجل ، فما وافق اثبتة وما باين أهملته فلو لم يكن فى هذا المختصر إلا الجمع بين هذين الكتابين الكبيرين فى حجم لطيف لكان معنى مقصوداً ، هذا مع الزيادات التى لم تقع لهما .

والعلم مواهب .

تنبيـــه :

ويقول الحافظ ابن حجر : فى التقريب لما فرغت من تهذيب تهذيب الكمال فى أسماء الرجال الذى جمعت فيه مقصود التهذيب لحافظ عصره أبى الحجاج المزى من تمييز أحوال الرواة المذكورين فيه ، وضممت إليه مقصود إكماله للعلامة علاء الدين مغلطاى مقتصراً منه على إما اعتبرته عليه وصححته من مظانه من بيان أحوالهم أيضا وزودت عليهما فى كثير من التراجم ما يتعجب من كثرته لديهما ، ويستغرب خفاؤه عليهما .

أقول : لقد تقدم لنا ما قاله المزى عن عبد الغنى المقدسى أنه حصل فى كتابه الكمال إغفال وإخلال حيث لم يصرف مصنفه عنايته إليه حق صرفها .

ويأتى ابن حجر ويقول عن المزى ومغلطاى : إنه زاد عليهما فى كثير من التراجم ما ينعجب من كثرته ويستغرب خفاؤه عليهما .

ولكنه كما قال العلم مواهب . . .

إنتهى مساء الأحد الموافق ٨ من صفر ١٣٩٩ هـ — بالمدينة المنورة على صاحبها الصلاة والسلام .